

مسؤولية الدولة العراقية عن أسباب وحلول التهرب الضريبي

م.م محمد علي زين العابدين عبد المطلب كلية الكوت الجامعة

م.م علي عبدالله رهيف كلية الكوت الجامعة

Iraqi State's responsibility for the causes and solutions of tax evasion

ali.rhaif@alkutcollege.edu.iq

Mohammed.hashem@alkutcollege.edu.iq

المخلص

يعد التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه الأنظمة الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، ويقسم التهرب الضريبي إلى تهرب ضريبي مشروع وغير مشروع ويحدث التهرب الضريبي المشروع في حالة استفادة المكلف من استغلال الثغرات القانونية الموجودة في التشريع الضريبي، أما التهرب غير المشروع هو الذي يتضمن الغش والاحتيايل بعدم دفع الضريبة مثل عدم تقديم المكلف إقراراً صحيحاً عن دخله أو ثروته أو أي وعاء ضريبي أو إدخال السلع المستوردة سراً للتهرب من الضرائب الجمركية أو تقييمها بأقل من قيمتها أو إخفاء الأموال وإعلان الإفلاس ليتعذر سداد الضريبة، وتعتبر الإصلاحات الضريبية في العراق ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي. لأن الاقتصاد العراقي مر بالعديد من الأزمات في العقود الماضية، مما أدى إلى خلل كبير في القطاعات الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، الإصلاح الاقتصادي، مسؤولية الدولة.

Abstract

Tax evasion is one of the most important problems facing tax systems in developing and developed countries "tax evasion", tax evasion is divided into legitimate and unlawful tax evasion and legitimate tax evasion occurs if the cost benefits from exploiting legal loopholes in tax legislation; Illegal evasion involves fraud and fraud by failing to pay the tax, such as failing to properly disclose the taxpayer's income or wealth, any tax pot, introducing imported goods in secret to evade or undervalue customs taxes, concealing funds and declaring bankruptcy so that the tax cannot be paid. and Iraq's fiscal reforms are of great importance at present. Iraq's economy has experienced many crises in the past decades, leading to significant imbalances in economic sectors. **Keywords:** tax evasion, economic reform, state responsibility.

المقدمة

يُعد التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية حول العالم، وخاصة في الدول النامية، والعراق ليس استثناءً. يُشكل التهرب الضريبي عائقاً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث يُفقد الدولة موارد مالية هامة يمكن توجيهها لتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية وتطوير الاقتصاد الوطني. ولعل أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة يكمن في التحديات التي تواجهها الدولة العراقية، سواء كانت مرتبطة بالهيكلية الإدارية والتنظيمية، أو بالفساد، أو بضعف القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب، أو بنقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية مما لا شك فيه أن الضريبة تمس الذمة المالية للفرد، حيث أنها من إيرادات الدولة، وتتزايد أهميتها في الدول المتقدمة عن الدول النامية، وهذا قد جعل المشرع العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ على تنظيم مسألة فرض الضرائب ينص على أنها لا تفرض ولا تعدل ولا تجبي ولا يتم الإغفاء منها إلا بموجب نص قانوني على ذلك، وتختلف الأنظمة السياسية في الأخذ بنظام الضرائب النوعية أو الضريبة الموحدة، وذلك بما يتلاءم مع فلسفتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الأخذ بهذه الأنظمة تختلف من نظام لآخر وقد تختلف في ظل الدولة الواحدة. حيث أنه لم تزل للضرائب تلك السطوة على اقتصاديات البلدان كونها الإيراد الأكثر أهمية الذي تعتمد عليه الموازنات العامة، لتحقيق أهدافها المختلفة سواء أكان الهدف جبايئاً أم اجتماعياً أم سياسياً مع الأخذ بنظر الاعتبار كَم اعتماد الموازنة العامة عليها، حسب توافر المصادر الأخرى المختلفة ودرجة تطور البلدان ورغبتها في تنويع مصادرها المالية، فكانت الموضوع الأهم في أذهان المشرعين من خلال توفير المبادئ والحقوق السياسية التي تسبغ الشرعية الدستورية عليها إن سعي الأفراد الدؤوب لضمان أكبر قدر من الحقوق المشار لها في الدساتير باعتبارها الوثيقة الأسمى في

البلاذ، أصبح من الضروري تناول هذه الحقوق بالدراسة والتحليل للوصول إلى أسى درجات التطبيق العملي ضماناً لحقوق الأفراد وحرقاتهم الأساسية الهادفة لتوفير العيش الرغيد للإنسان، فكانت هذه الحقوق الشغل الشاغل للمشرعين ساعين للنص عليها متابعين تطبيقها، فإن لم يتحقق هذا الهدف انعدمت هذه الحقوق ولم تكن لتساوي قيمة الحبر والورق الذي كتبت فيه. فإن أسى لحقوق والحريات الدستورية من خلال الانتهاكات الدستورية، انبرت المؤسسات الحامية له لتردع كل من تسول له نفسه أمراً، وتبقى قوة هذه المؤسسات معتمدة على نزاهة القائمين عليها ومدى تشرب حب العدل في نفوسهم وكيف يدافعون عنه لمنع تغول السلطات عليه. الرئيسة المستخدمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهدافها، ولأهمية التي تتمتع بها الضرائب بالوقت الحاضر فإن دراستها أصبحت من الموضوعات المتشابهة والمتعددة، لذا سوف نتصب دراستنا في هذا البحث على جانب لا يخلو من الأهمية في دراسة موضوع الضرائب ألا وهو مسؤولية الدولة في معالجة الثغرات الناشئة عن سياستها الضريبية.

أولاً: أهمية الدراسة

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة مسؤولية الدولة العراقية في الحد من التهرب الضريبي، حيث تتحمل الدولة دوراً مزدوجاً يتمثل في معالجة الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، مثل الإصلاحات الإدارية والتشريعية، وتطوير أنظمة رقابية فعالة، وتوعية المواطنين بأهمية الامتثال الضريبي، وفي الوقت نفسه البحث عن حلول ناجعة تتضمن تشجيع الامتثال الطوعي وتطبيق عقوبات فعالة على المتهربين من دفع الضرائب.

ثانياً: إشكالية البحث

مسألة التهرب الضريبي تعد من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة العراقية، وتتداخل فيها عدة عوامل تجعل مسؤولية الدولة معقدة، بناءً عليه تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث فيما يلي:

كيف تتم مسؤولية الدولة في معالجة الثغرات الناشئة عن سياستها الضريبية؟

الأسئلة الفرعية

١. ماهي الثغرات التي تواجه سياسة الدولة الضريبية وكيفية معالجتها؟

٢. ما هي مسؤولية الدولة العراقية نحو السياسة الضريبية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مسؤولية الدولة العراقية في معالجة أسباب التهرب الضريبي واستعراض الحلول الممكنة لهذه الظاهرة، من خلال تحليل الأسباب الرئيسة للتهرب الضريبي في العراق وطرح توصيات لتعزيز النظام الضريبي بما يخدم مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول مسؤولية الدولة للحد من التهرب الضريبي

مسؤولية الدولة في الحد من التهرب الضريبي تتطلب جهوداً متعددة الأبعاد، تشمل تشريعات قوية، وإجراءات رقابية صارمة، وزيادة الوعي العام حول أهمية الضرائب في تمويل الخدمات العامة، ودعم الاقتصاد الوطني. (فاضل، ٢٠١٩، صفحة ٢٣٣) وتقرر الدساتير مجموعة من الحقوق والحريات المالية الخاصة بالأفراد، فمنها ما يكون خاصاً بالشأن الضريبي، ومنها ما يكون غير ذلك، فإن خالفت الدولة حقاً أو حرية، تمس الشؤون الضريبية من خلال قانون قررتة أو تشريعاً شرعته، حكم على النص المخالف بالإلغاء أو الامتناع عن التطبيق حسب النظام الذي تقررته الدساتير بسبب اصابته بالعوار الدستوري (جواد، ٢٠٠٦، صفحة ٩٦) بناءً على ما سبق سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنعرض في الفرع الأول للتعريف بالتهرب الضريبي، ثم ننقل في الفرع الثاني لأسباب التهرب الضريبي وتأثيرها على اقتصاد الدولة، وأخيراً سنستعرض في الفرع الثالث للآليات والسبل القانونية لمحاربة التهرب الضريبي.

الفرع الأول التعريف بالتهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو محاولة غير قانونية من قبل الأفراد أو الشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة، عبر إخفاء أو تقديم معلومات غير دقيقة حول الدخل، الأصول، أو المعاملات المالية بهدف تقليل مبلغ الضريبة الواجب دفعه. يختلف التهرب الضريبي عن "التجنب الضريبي" الذي يكون قانونياً، حيث يستخدم الأساليب والوسائل التي توفرها القوانين والنظم للحد من قيمة الضرائب. يُعرّف التهرب الضريبي بأنه أي فعل مادي، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، يرتكبه دافع الضرائب ويشكل انتهاكاً صارخاً لقانون الضرائب. التخلص من الضريبة المفروضة عليه كلياً أو جزئياً عن طريق الغش والخداع. التي تؤثر على عائدات الضرائب الحكومية، على سبيل المثال عندما يتعين على دافع الضرائب الإبلاغ عن دخله إلى

الإيرادات الداخلية. انكر المصروفات التي تتجاوز الأرباح بحيث لا يتم فرض ضرائب عليها، لأن ضريبة الدخل ليست مستحقة حتى يتم خصم النفقات. (حمد، ٢٠٠٢، صفحة ٢٣) وبذلك يختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي والذي يقصد به تخلص المكلف من دفع الضريبة بدون مخالفة القوانين الضريبية وذلك عن طريق عدم ممارسة النشاط الذي تفرض عليه الضريبة كأن لا يستثمر الدخل في نشاط خاضع للضريبة او عدم استهلاك سلعة مفروضة عليها ضريبة عالية او حتى عن طريق الاستفادة مما يتضمن قانون الضريبة من نقائص وثغرات بسبب سوء صياغته وعدم الدقة في الأحكام مما يتيح له هذه الثغرات ان يجني ارباحا دون الخضوع للضريبة المقررة على مثل هذه الارباح وفي الحقيقة اذا كانت التشريعات الضريبية تضع من العقوبات المالية او الجسدية على كل من يستخدم وسائل الغش والاحتيال لمن يتهرب من دفع الضريبة، فأن الأمر ليس كذلك عندما يتجنب هذا الدفع باستغلال سوء الصياغة وذلك بإعطاء الشخص الحق في تجنب الضريبة استفادة من عدم احكام صياغة النصوص الضريبية وذلك تمسكا بمبدأ التفسير الضيق لنصوص التشريع الضريبي ولا سبيل امام المشرع سوى تعديل هذه النصوص بما يحول دون استغلال صياغتها وتجنب دفع الضريبة التي تقرها. (ناجي، ٢٠١٢، صفحة ٧٦) وهناك تعريف آخر للتهرب الضريبي يرى بأنه: استخدام الطرق الاحتيالية الفنية والقانونية والادارية بقصد التخلص من دفع الضريبة (البطريق، ١٩٧٨، صفحة ٩٨)، ويرى آخرون أن التهرب الضريبي هو: مخالفة المكلف بدفع الضريبة للأحكام والنصوص التشريعية وذلك بوسائل الغش والتحايل على القانون مستفيداً من بعض الثغرات في التشريع الضريبي بهدف الوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كلياً أو جزئياً. (القيسي، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٧) انواع التهرب الضريبي: هناك أكثر من نوع للتهرب الضريبي حيث يوجد التهرب المشروع والتهرب غير المشروع. أ. التهرب المشروع: ويفضل البعض تسميته (التجنب الضريبي) والذي يتمثل بتجنب المكلف تحمل الضريبة او الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات الضريبية وذلك بالابتعاد عن مواطن التكليف او الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي للتخلص من أداء الضرائب المستحقة عليه او جانب منها (علتم، ١٩٩٨، صفحة ٢١٣)، وفي هذه الحالة لا يعد المتهم مخالفاً للقانون المالي ومن ثم فإنه لا يرتكب مخالفة مالية أو جريمة، ومن امثلة التهرب المشروع قيام المكلف بتوظيف ثروته في سندات قرض اصدرته الدولة واعفت دخله من الضرائب لتشجيع الاكتتاب فيه ففي هذه الحالة لا يدفع المكلف اية ضريبة على ثروته (إبراهيم، ١٩٩٥، صفحة ١٢٨)، كذلك عندما يهب الشخص أمواله خلال حياته إلى ورثته تهرباً من دفع ضريبة التركات بعد وفاته. (العركوب، ٢٠١٢، صفحة ٥٣٣) ب. التهرب غير المشروع: عدم التزام دافع الضرائب بالقانون من خلال الاحتيال والخداع. تجنب دفع الضرائب بعد ارتكاب جريمة اقتصادية. في معظم الحالات، يكون هذا الانتهاك صريحاً ومعلنًا وينطوي على نية دافع الضرائب التهرب من الضريبة. فيما يلي بعض الأمثلة على التسريبات غير القانونية: أ- عدم قيام المكلف بتقديم إقرار النشاط الخاضع للضريبة بسبب عدم وجود منشأة تجارية أو نية نقل هذه المنشأة من جهة إلى أخرى. (الخطيب، ٢٠٠٠، صفحة ٣٢٢) ب - يقدم دافع الضرائب إقراراً غير صحيح لا يغطي جميع أصوله أو لا يرفق جميع الإيصالات والمستندات. وفقاً للمعلومات الواردة في الإقرار الضريبي أو إذا أرفقت بيانات أو مستندات غير صحيحة. والغرض منه هو تجنب دفع الضرائب، أو يمكنه استبعاد جزء من دخله عن طريق التخفيض المتعمد لمبلغ الضرائب المستحقة. ج. المبالغة في التكاليف المطلوب خصمها من الوعاء الضريبي: وفي مثل هذه الحالات السابق ذكرها فان التهرب الضريبي يحمل في طياته طابع الاحتيال والغش للتخلص من العبء الضريبي ولذلك يطلق على التهرب غير المشروع اصطلاح الغش الضريبي. (القيسي، ٢٠٠٨، صفحة ١٤٩)

الفرع الثاني اسباب التهرب الضريبي وتأثيرها على اقتصاد الدولة

بعد التهرب الضريبي من الظواهر المؤثرة سلباً على الاقتصاد الوطني، وله أسباب متعددة تتراوح بين الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية. أحد الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي هو ارتفاع معدلات الضرائب. عندما تكون الضريبة مرتفعة، يشعر الأفراد والشركات أن الالتزامات الضريبية تشكل عبئاً كبيراً على مواردهم، ما يدفعهم لمحاولة تجنب دفعها جزئياً أو كلياً. هذا الشعور بالعبء يدفع البعض إلى اللجوء إلى التهرب كوسيلة لتقليل المبلغ الواجب دفعه (الدين، ١٩٩٥، صفحة ١٢٦)، ويمكننا توضيح الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي:

أولاً=أسباب إدارية

مصلحة الضرائب هي ممثل السلطة التنفيذية المسؤولة عن التطبيق السليم للقانون لضمان الحماية والتطبيق السليم للقانون. تنظيم الأمور الضريبية على أساس ارتباطها المباشر والملموس بالواقع الضريبي. وتتمثل مهمتها في اقتراح إصلاحات وقوانين ضريبية، حيث أنها تتسق الجوانب النظرية والعملية، أي التشريعية والتنفيذية. إنه يمهّد الطريق أمام المشرعين الضريبيين لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والضريبية وغيرها من الأهداف القانونية. هشاشة تنظيم الشؤون الضريبية وعدم قدرتها على اكتشاف وسائل التهرب الضريبي من الأسباب المهمة التي تدفع دافعي

الضرائب إلى التهرب من دفع الضرائب. قبل الشروع في إجراء التهرب الضريبي، يفكر دافع الضرائب ملياً في إمكانية الكشف عن تهربه الضريبي. وإذا كان يعتقد أنه سيتم القبض عليه، فلا توجد طريقة لذلك. (التكريتي، ١٩٩٥، صفحة ١٧٦)

ثانياً=أسباب اقتصادية

تلعب الأسباب الاقتصادية دوراً مهماً في ظهور وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي. لأن النظام الضريبي هو جزء من النظام المالي، والذي بدوره جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي للدولة. وهذا يعني أن النظام الضريبي يتأثر بجميع العوامل الاقتصادية في هذا البلد. سواء تعلق الأمر بالوضع الاقتصادي للمكلف أو الوضع الاقتصادي للحكومة بشكل عام. (رفعت، ٢٠٠٥، صفحة ٨٥) في حالة الازدهار والتحسين الاقتصادي للدولة، ستزداد حركات البيع والشراء والاستيراد والتصدير وغيرها من جوانب الحياة الاقتصادية للدولة. وهذا يعني، من ناحية، زيادة في الدخل الشخصي ودخل رأس المال، ومن ناحية أخرى، زيادة في احتمالات تغيير العبء الضريبي. في كلتا الحالتين، لا يشعر دافع الضرائب بالعبء الضريبي المفروض عليهم. لذلك، طالما أنهم قادرون مالياً على دفع الضريبة، فلن يلجؤوا إلى التهرب الضريبي خوفاً من المسؤولية القانونية. (الدين، ١٩٩٥، صفحة ١٠٤) أما في حالة الكساد والركود الاقتصادي فيحدث العكس، إذ يحدث في هذه الحالة امران في غاية الخطورة وهما: أ. لجوء الدولة في سبيل مواجهة احتياجاتها النقدية الناجمة عن الظروف السائدة إلى فرض ضرائب جديدة، مما يزيد العبء الضريبي على المكلفين.

ب. ضعف مقدرة المكلفين على دفع الضرائب المستحقة نتيجة لصعوبة الأوضاع الاقتصادية العامة، مما يزيد عبئها، وفي كلتا الحالتين سيحاول المكلف التخلص من الضريبة عن طريق التهرب من أدائها. (فوزي، ١٩٨٢، صفحة ٨٨)

الفرع الثالث الآليات والسبل القانونية لمحاربة التهرب الضريبي

تتبنى الحكومات حول العالم عدة آليات وسبل قانونية لمكافحة التهرب الضريبي وضمان التزام الأفراد والشركات بسداد ما عليهم من ضرائب، إذ تعد الضرائب من الموارد الرئيسية للدولة، وتساعد في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية. تتمثل إحدى الوسائل الأساسية في تشديد القوانين الضريبية وتحديثها بانتظام، لضمان تغطية أي ثغرات قد يستغلها المتهربون. فالقوانين التي تتسم بالوضوح والصراحة تسد الطريق أمام أي محاولات للتهرب، وتزيد من احتمالية محاسبة المخالفين. للتهرب الضريبي آثار بالغة الخطورة على اقتصاديات معظم البلدان، ومن هذه الوسائل: (درار، ١٩٨٨، صفحة ١٣٣)

١. الآليات الوقائية: لضمان التحصيل تسعى الدولة جاهدة لإعداد وسائل وقائية من شأنها أن تخفف من عبء أو آثار هذه المعضلة الكبيرة التي تمتد حتى إلى كبريات الدول، ومن بين هذه المستويات التي تعمل الدولة على إدراجها، المستوى التشريعي والمستوى الإداري الذي يمثل الوعاء الذي تصب فيه كل التشريعات الضريبية لتطبيقها، ولا بد من إعادة دراسة التشريع الضريبي بوجه عام بالمقارنة مع التشريعات الأخرى، والسعي لوضعها في نظام ضريبي منسجم ومحكم ومتربط خال من التعقيد والغموض في نصوص لا تتضمن ثغرات تترك مجالاً واسعاً للتهرب:

٢. ارساء هيكل ضريبي محكم يتمشى مع تحقيق عدالة اجتماعية أمام جميع المكلفين عن طريق صياغة بسيطة تتسم بالاستقرار والمرونة في نفس الوقت، ولتحقيق أهداف الإصلاحات الاقتصادية من استقرار مالي ودعم للتنمية بصفة عامة، إذ إن غموض النظام الضريبي وتعدد خصائصه يشجع على التهرب الضريبي.

٣. تبسيط النظام الضريبي، أن الصياغة القانونية الجيدة تسهل على المكلفين فهمها، لذا يجب أن تتسم بالبساطة والوضوح والمرونة لأن صياغة القانون الضريبي تلعب دوراً رئيسياً في نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب.

٤. إلغاء التعقيدات والمتمثلة في تعدد الضرائب واختلاف معدلاتها حتى تسهل على المكلف والإدارة الضريبية معا تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها، لمنع التهرب منها ولو جزئياً.

٥. استقرار القوانين، حيث إن عدم استقرار القوانين الذي يضيف غموضاً على هذا النظام نظراً للتغيرات والتعديلات التي تقع على القوانين، مما يساعد على التهرب من دفع الضريبة.

٦. الآليات الرقابية: سنتعرض لهذه الآليات تباعاً:

٧. أعطى التشريع مسؤولي الضرائب الحق في فحص الأوراق والمستندات والسجلات الضريبية وعقود البيع (باستثناء عقود البيع غير الرسمية). وغيرها من المستندات المفيدة في تحديد المسؤولية الضريبية لأي شخص، سواء كانت حكومية أو خاصة أو مؤسسة فردية. مما سبق، يتضح أن

الكتب، مثل السجلات التجارية للمؤسسات المختلفة، تلعب دوراً مهماً في مكافحة تسرب البيانات. لذلك، من الضروري توسيع وتطوير المعرفة المحاسبية بحيث يتم تسجيل أنشطة المؤسسات بشكل صحيح في الدفاتر.

أ. أو تطلب وزارة الخزانة من الأفراد والمنظمات الذين يتعاملون مع دافعي الضرائب الإبلاغ عن المعلومات أو الإجراءات التي تحدث لهؤلاء الأفراد. وحقائق أخرى لمساعدتهم في تحصيل الضرائب. كما يحق للحكومة مصادرة البضائع المستوردة بالقيمة التي يحددها المستورد، حتى لا تنقص تلك القيمة أكثر من اللازم.

ب. تتيج إحدى أدوات العقارات لأصحاب العقارات تقديم خدمات مالية ببيانات عن ممتلكاتهم التي يشغلها الآخرون. قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى البنوك والادخار لتزويد مصلحة الضرائب بمعلومات مالية معينة حول العملاء الذين تتعامل معهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبعض الوزارات والمؤسسات العامة والوكالات مساعدة الإدارات المالية في توفير المعلومات التي لديها. يمكن أن يكون هذا مصدراً في الوقت الفعلي لتقديرات الضرائب لبعض دافعي الضرائب. تشمل هذه الوكالات العقارية والجمارك ووكالات الاستيراد / التصدير والوكالات الحكومية الأخرى.

ج. تكليف المحاسبين والمختصين بالضرائب بتنفيذ قوانين الضرائب. وتطوير فهم مهني يأخذ في الاعتبار كلاً من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لدافعي الضرائب. ويتطلب ذلك إصدار رقم خاص لتعديل بعض أحكام قانون المهنة وحدود صلاحيات وواجبات المحاسبين أو خبراء الضرائب.

د. تعزيز ركيزة العدالة في المسائل الضريبية من خلال تعزيز مبدأ الشخصية؛ ومن أدواتها الإعفاء من الحد الأدنى لبدل المعيشة لدافعي الضرائب. ومراعاة وضع الأسرة ومراعاة الأعباء الأخرى التي تضعف القدرة على التنازل عن الضرائب. وتحديد مدى تقدم سعر الفائدة من خلال التمييز بين مصدر رأس المال ومصدر العمالة. وتستند هذه المشكلة إلى دراسة إحصائية لتحديد التوازن بين التمويل والإنصاف. لذلك إذا كان معدل الضريبة أعلى، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في الدخل والحد من هروب بعض دافعي الضرائب. (سوزي، ٢٠٠٠، صفحة ١٠٦)

هـ. رفع الوعي وتوسيعه ومن أدواته نشر التقارير المالية سواء في الصحف أو في الإذاعة أو التلفزيون من خلال الندوات ومعرض الفيديوها التعليمية الصغيرة. حتى يعرف دافعو الضرائب عن إنجازات الحكومة. وأن الإنفاق العام لا ينطوي على إسراف وإسراف وإنما يستهدف مصالح المجتمع ككل. (ابراهيم، ٢٠٠٧، صفحة ٣٣٦)

و. الوسائل الجنائية: المساعدة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. يجب أن تكون هناك أحكام كافية ومناسبة في القانون الجنائي في قانون الضرائب لمعاقبة المخالفات بهدف التهرب الضريبي. تم إدخال أدوات جزائية في النظام الضريبي العراقي للحد من ظاهرة التهرب الضريبي. بما أن القانون يحدد الشروط التي بموجبها تُفرض الغرامات (الغرامات والرسوم الإضافية) على دافع الضرائب في حالة انتهاك القانون. (الزبيدي، ٢٠٠٥، صفحة ١٧٦)

المطلب الثاني أدوات وآليات جديدة لتنفيذ السياسة الضريبية

يعتبر العراق من الدول النامية التي تلقت مساعدات من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ متطلباتها مثل تحرير التجارة، يجب تنسيق تنمية التجارة الخارجية. إلا أن توجيهات المؤسسات الدولية في هذا الإصلاح الضريبي انعكست في الواقع الاقتصادي وهي نتيجة الاضطرابات والاضطرابات التي لحقت بالاقتصاد العراقي. وهذا يسلط الضوء على دور الإصلاحات الضريبية الفعالة في خلق بيئة مواتية للتجارة الخارجية. بحسب وجهات نظر مختلفة للمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية). وانعكاسات هذه الآراء على الاستقرار الاقتصادي والميزان التجاري من خلال الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة للاقتصاد العراقي لتحسين أدائه الاقتصادي وقدرته التنافسية. تعتبر الإصلاحات الضريبية في العراق ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي. لأن الاقتصاد العراقي مر بالعديد من الأزمات في العقود الماضية، مما أدى إلى خلل كبير في القطاعات الاقتصادية. لذلك، وفقاً للسياسات المقترحة، من الضروري إيجاد آليات مالية للتعويض عن التخفيض الكبير في التعريفات. وهذا يضيف إلى حتمية إصلاح وإصلاح العملية العامة في العراق. (حسون، ٢٠١٩، صفحة ١٠٥) بناء على ما سبق سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتعرض في الفرع الأول الإصلاح الضريبي في المؤسسات الدولية، ثم ننقل في الفرع الثاني لدراسة التحديات والتوجيهات الجديدة للسياسة الضريبية، وأخيراً سنتعرض في الفرع الثالث للوسائل والأدوات المقترحة لتنفيذ السياسة الضريبية.

الفرع الأول الإصلاح الضريبي في المؤسسات الدولية

تم التأكيد على دور الإصلاح الضريبي الفعال، الذي يساهم في خلق بيئة عمل مواتية، في اتجاهات مختلفة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية). وتأثير هذه الاتجاهات على القطاعات الاقتصادية والميزان التجاري من خلال تحرير التجارة لتحسين الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية. تتم مناقشة الفيزان ونتائج الإصلاحات الضريبية للمؤسسات الدولية باستخدام الصور التالية:

١. سبل الإصلاح الضريبي للتجارة الخارجية من منظور صندوق النقد والبنك الدوليين: يستمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إرشادات الإصلاح الخاصة بهما من أفكار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة عند تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي. كجزء من إعادة التوازن وتسريع النمو الاقتصادي، وكذلك تصحيح الخلل الخارجي (عجز ميزان المدفوعات). ويشخص الصندوق وجود طلب فائض يؤدي إلى اختلالات خارجية. لذلك فإن رؤية صندوق العلاج للإصلاح الضريبي تتمحور حول جمع الأموال من خلال الضرائب غير المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال الإعفاءات الجمركية للمشاريع الاستثمارية الجديدة (لفترة زمنية معينة) ويتم إنشاء إعفاءات جمركية (راشد، ٢٠٠٨، صفحة ٤٧٦). الأنظمة الضريبية في البلدان التي تحاول تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قصيرة العمر. وأن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير مشجع. على هذا الأساس، تتمثل إحدى الجهود الصعبة لإصلاح الهيكل الضريبي في إصلاح النظام الضريبي. يتم اتباع إجراءاتها التصحيحية وهي: (العلي، ٢٠٠٣، صفحة ١٤٢)

أ. التغيير من ضرائب دخل محددة إلى ضرائب عامة. وهذا يعني أنه يتم تطبيق ضريبة الدخل الإجمالي على افتراض الأجور والزيادات في مساهمات الضمان الاجتماعي.

ب. زيادة معدل ضريبة الدخل الشخصي للكيانات الاقتصادية العامة وتغيير معدل ضريبة الدخل الشخصي بما يتماشى مع الإصلاحات العامة، وفرض ضريبة عامة على المبيعات.

ج. زيادة الضرائب والرسوم على المنتجات البترولية.

د. الانتقال من التعريفات متعددة المستويات إلى التعريفات الموحدة.

وبالمثل، فإن إحدى السمات الرئيسية للهيكل الضريبي للدولة، والتي تهدف إلى تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بشأن إصلاح تمويل التجارة، هي كما يلي:

• تقليل الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى.

• زيادة مقدار ضريبة الدخل

• تخفيف العبء الضريبي عن كاهل القطاع الخاص المحلي والأجنبي. (أكرم، ٢٠٠٢، صفحة ٣١)

يوضح ما ورد أعلاه أن هناك العديد من قضايا الإصلاح الضريبي التي تحتاج إلى معالجة. ومن أهم هذه القضايا من منظور صندوق النقد الدولي ما يلي:

• حاول سد الثغرات الهيكلية في النظام الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، يمكنك زيادة الإيرادات لتقليل عجز الميزانية عن طريق تقليل عدد معدلات ضريبة الدخل.

• إدخال ضريبة القيمة المضافة، إدخال ضريبة أرباح المشروع وضريبة الدخل التصاعدية، التي تتميز بقاعدة عريضة. (إبراهيم، ٢٠٠٧، صفحة ٧٨)

• يقوم صندوق النقد الدولي بتنفيذ إصلاحات قطاع الإيرادات في السياسة المالية في العراق كجزء من عملية التشخيص. ويشمل ذلك قوانين الضرائب والجمارك بهدف تبسيطها وتوسيع القاعدة الضريبية. بدعم فني من الصندوق، تعمل من خلاله الحكومة العراقية على زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال إعداد موازنة ٢٠١٦-٢٠١٧.

• إجراء عملية تشخيصية لمكاتب الضرائب والجمارك في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحديثهما بمساعدة فنية من مؤسستين دوليتين. بمساعدة فنية من منظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (حسون، ٢٠١٩، صفحة ١٨٧)

• مواكبة الإدارة تواكب إدارة الضرائب التطورات التكنولوجية الحديثة لتحسين قدرتها على إنفاذ قوانين الضرائب بطريقة قوية وعادلة. (جليل، ٢٠١٦، صفحة ١٥٦)

٢. سبل الإصلاح الضريبي للتجارة الخارجية من منظور منظمة التجارة العالمية: لم يعد من الممكن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المرونة التي توفرها قواعد التشغيل لنظام التداول. سواء تم قبولها من قبل المنظمة أم لا، فإن ذلك يمثل مشكلة للبلدان النامية. على وجه الخصوص، في العراق، الكشف عن الفيزانات، وبفضله يمكنك الاستفادة من إمكانيات وأعمال المنظمة. من أجل تحقيق تجارة خارجية

فعالة، تحدد منظمة التجارة العالمية فرص الإصلاح الضريبي في هذا المجال:

أ. تريد منظمة التجارة العالمية زيادة الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة، والتي، مثل المغرب ومصر، هي المكان الذي تتركز فيه معظم عائدات الواردات. وحول أي الدول يمكن أن تستفيد من المساعدة الفنية للمنظمة في مجالات الإقرارات الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب والسياسة التجارية والإعفاءات والتدريب. (العيوي، ١٩٩٥، صفحة ١٢٧)

ب. تشجع منظمة التجارة العالمية الحوافز الضريبية للقطاع الخاص لأنها تشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي. وهذا بدوره له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومكاسب الإنتاجية التي تشكل أساس المنافسة في التجارة الخارجية. يتم تحقيق زيادة الكفاءة من خلال تحفيز المديرين على خفض التكاليف وتحقيق الجودة والابتكار. (زروق، ١٩٩٨، صفحة ٤١)

ج. من أجل تسهيل الإجراءات الضريبية وتبسيط النماذج لتطبيقها في إطار الإصلاحات الضريبية، قامت منظمة التجارة العالمية بتكييف طريقة فرض الضرائب على التجارة في السلع. يتم ذلك من خلال نظام منسق يتم فيه ترقية البضائع وإدخال الرموز التي تشير إلى القطعة من خلال جدول من خمسة حقول. (شندي، ٢٠٠٩، صفحة ٤٨)

بينما تسمح منظمة التجارة العالمية بالأدوات التي تقيد التجارة الحرة، مثل تدابير الحماية الطارئة ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، فهذه أدوات معفاة مهمة. ومع ذلك، فإنه يسمح للدول المتقدمة باستخدامه في حالة حدوث ضرر لتلك الدول لأنها أقوى طرف ضد المنتجات التي تصدرها الدول النامية. بينما لا تتمتع البلدان النامية بأكبر فرصة لتطبيق هذه الإعفاءات بسبب عدم مرونة الطلب على الواردات وحاجتها إلى مجموعة متنوعة من السلع. (اكرم، ٢٠٠٢، صفحة ١٩٨)

الفرع الثاني التحديات والتوجيهات الجديدة للسياسة الضريبية **أولاً=التحديات**

تواجه الأنظمة الضريبية في البلدان المتقدمة وبشكل أكبر في البلدان النامية العديد من المشاكل لغياب الإدارة الضريبية الكفؤة في هذه الدول ومن أبرزها:

١. التهرب الضريبي: يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه عدم إقرار المكلف بدفع الضريبة المفروضة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية واستخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة بشكل جزئي أو كلي. (الفريجات، ٢٠٠٨، صفحة ٢٥)

وبعد التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه الأنظمة الضريبية في الدول النامية والمتقدمة، ويقسم التهرب الضريبي إلى تهرب ضريبي مشروع وغير مشروع ويحدث التهرب الضريبي المشروع في حالة استفاضة المكلف من استغلال الثغرات القانونية الموجودة في التشريع الضريبي، ومثال ذلك يتهرب أصحاب الثروات من ضريبة التركات من خلال هبتها للورثة، ويحصل هذا في حالة الضرائب المباشرة، أما في حالة الضرائب غير المباشرة فيتم التهرب المشروع أو تجنب دفع الضريبة، من خلال امتناع المستهلكين عن شراء السلع أو ممارسة نشاط معين بسبب ارتفاع سعر الضريبة، أما التهرب غير المشروع هو الذي يتضمن الغش والاحتيال بعدم دفع الضريبة مثل عدم تقديم المكلف إقراراً صحيحاً عن دخله أو ثروته أو أي وعاء ضريبي أو إدخال السلع المستوردة سراً للتهرب من الضرائب الجمركية أو تقييمها بأقل من قيمتها أو إخفاء الأموال وإعلان الإفلاس ليتعذر سداد الضريبة وتزداد هذه الظاهرة في الدول النامية بسبب ضعف الرقابة والكفاءة والنزاهة في الإدارة الضريبية وعدم التشدد في فرض عقوبات على المتهربين من دفع الضريبة، وكذلك ضعف الوعي الوطني وارتفاع أسعار الضرائب. (العيوي، ١٩٩٥، صفحة ١٤٩)

٢. الازدواج الضريبي: تعرف مشكلة الازدواج الضريبي في أدبيات المالية العامة بأنها دفع المكلف ضريبة على الوعاء نفسه أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية، ولكن يمكن تعريف الازدواج الضريبي بصورة عامة، بأنه فرض الضريبة على نفس الشخص أو المكلف عدة مرات على نفس المادة الخاضعة للضريبة وخلال نفس المدة. (هدى، ٢٠٠٧، صفحة ١١٥)

إما على المستوى الداخلي يكون هذا الازدواج الضريبي داخل حدود الدولة ويحصل نتيجة لتعدد السلطات المالية (السلطة المركزية والمحلية) بحيث تمارس هذه السلطات حقوقها الضريبية بفرض الضريبة نفسها على المادة نفسها وخلال الفترة نفسها وبالنسبة لشخص نفسه، مثلاً فرض ضريبة على أرباح الشركات المساهمة ثم تفرض ضريبة أخرى على دخل الشركة المساهمة نفسها، وفي هذه الحالة يعمل المشرع بسن القوانين بصورة دقيقة لمنع حدوث هذه المشكلة. (العبيدي، ٢٠٠٩، صفحة ١٥١)

ثانياً=التوجيهات للإصلاح الضريبي

ويعرف الإصلاح الضريبي بأنه مجموعة اجراءات معتمدة لتعزيز كفاءة النظام الضريبي وسلامته، والتوجه نحو القيام بزيادة الإيرادات الضريبية

لاسيما أن الإيرادات الضريبية بانت عنصرهما، وعلى نحو متزايد في البرامج التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلاً عن أن النظم الضريبية في البلدان النامية تعاني من تشوهات هيكلية وهذا يتطلب إعادة هيكلة الأنظمة الضريبية باعتبارها قضية حاسمة لنجاح سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الإصلاح الهيكلي. (جواد، ٢٠٠٦، صفحة ١٢٤) كما ركزت عمليات الإصلاح الضريبي على المسائل الناتجة عن المبادئ العامة لفرض الضرائب، إذ تجري بعض الدول تعديلات مستمرة على الهياكل الضريبية، بينما دول أخرى تميل إلى الاستجابة بطرق غير منتظمة، مما يؤدي فيما بعد إلى مشاكل الضريبية. (زيدان، ٢٠١٢، صفحة ١٠٨) كما يعرفها البعض على أنها عملية تبسيط النظام الضريبي الحالي من خلال تفعيل مجموعة من معدلات الضرائب. وجعلها أكثر واقعية وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال استبعاد الفقراء وتقليل أعبائهم لخفض التكاليف الضريبية. ينشط نظام التحكم، مما يجعله أكثر توافقاً وتوافقاً مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية السريعة. (سلمان، ٢٠١٦، صفحة ٣٢٠) فضلاً عن استخدامها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما تعد من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتستخدم كأداة رئيسة لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، إذ تستخدم الإيرادات الضريبية وبشكل واضح لتوجيه الاستثمارات وما تحققة من الاستقرار الاقتصادي والزيادة في معدلات النمو، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الضرائب أداة مهمة للتحكم في الاستهلاك العام والخاص وتقليل الهدر. وأداة لإعادة توزيع الدخل القومي بما يتوافق مع أهداف الحكومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (سنشول، ٢٠١٧، صفحة ٧٤) وبما أن الاقتصاد العراقي متجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي فلا بد من اصلاح النظام الضريبي وتبني استراتيجيات جديدة تناسب اعتبارات التحول، ويجب أن يكون هناك درجة من الاستجابة للضرائب المفروضة تماشياً مع التطورات الجديدة للاقتصاد، وإضافة لكون الضريبة من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة مما يتطلب إعادة هيكلة وتطوير النظام الضريبي بما يلائم السياسة الاقتصادية العامة في البلاد في اغلب النظم الضريبية بعد الإصلاح الضريبي قضية اساسية سواء كانت هذه النظم متقدمة وعالمية - ويتجه الإصلاح الضريبي في الدول النامية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي صوب الاستثمارات المرغوب فيها من أجل تقليص الفجوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ورفع المستوى المعيشي، أما الإصلاح الضريبي في الدول المتقدمة يهدف إلى تشغيل الجهاز الانتاجي والحفاظ على التقدم الاقتصادي وتطوره، فالإصلاح الضريبي هو التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً أو جزئياً، الإصلاح الضريبي الشامل يطال الهيكل الضريبي للدولة بالكامل، أما الإصلاح الضريبي الجزئي فهو مخصص لنوع معين من الضرائب، ويتطلب الإصلاح الضريبي معرفة ودراية عميقة بأوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (سنشول، ٢٠١٧، صفحة ٧٦) إن الهدف من الإصلاح الضريبي إقامة نظام ضريبي كفوء يعتمد على ضرائب مقبولة سياسياً وتنفيذها ممكن عملياً من أجل تحقيق إيرادات كافية كذلك يعد الإصلاح الضريبي عملية تهدف إلى تحقيق العدالة والكفاءة والاقتصاد وتشمل اصلاحات الجهاز الضريبي والتشريعات الضريبية والمجتمع الضريبي وتهدف إلى التنسيق بين الاهداف الاقتصادية والعدالة والكفاءة والفاعلية الإدارية. (العبيدي، ٢٠٠٩، صفحة ١٥٤) إن عملية الإصلاح الضريبي غالباً ما تكون صعبة وحساسة وإن الإصلاح الشامل عادة لا تظهر نتائجه إلا في المدى المتوسط أو المدى الطويل وهذا يتطلب وجود إرادة حقيقية للإصلاح نظراً لما يخلفه الإصلاح الضريبي من مستفيدين ومتضررين من عملية الإصلاح.

الفرع الثالث الوسائل والادوات المقترحة لتفعيل السياسة الضريبية

إن الإصلاح الضريبي في أي بلد هو مسألة معقدة يتحدد اتجاهها في أغلب الاحيان على ضوء العوامل الاقتصادية والسياسية، لذا تلجأ العديد من الدول إلى البحث عن البدائل التي تحافظ على بقاء سياستها الضريبية فعالة مالياً واقتصادياً واجتماعياً، وغالباً ما ترتبط عملية الإصلاح الاقتصادي عامة والإصلاح الضريبي خاصة بتوجيهات منظمات تمويل دولية، لذا أصبح الإصلاح الضريبي عنصراً مهماً وعلى نحو متزايد في البرامج التي تدعمها المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

١. آليات وأدوات مقترحة للإصلاح الضريبي في العراق: هناك مجموعة من الخطوات والادوات الجديدة المقترحة التي من الممكن أن تؤدي إلى تفعيل السياسة الضريبية وهي كما يأتي:

أ. آليات وأدوات مقترحة لتفعيل السياسة الضريبية:

* الادوات المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي: هناك نوعان من التهرب الضريبي أحدهما مشروع والآخر غير مشروع، فالتهرب الضريبي المشروع هو تخلص المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه لاستفادته من الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، أما التهرب الضريبي غير المشروع فهو امتناع المكلف بدفع الضريبة عن الوفاء بها مستخدماً كل أنواع الغش الضريبي كان يقوم بإخفاء بعض المادة الخاضعة للضريبة عن موظفي الادارة الضريبية، أو أن يقدم قيمة أقل من القيمة الحقيقية للمادة الخاضعة للضريبة. (جليل، ٢٠١٦، صفحة ١٤٠)

وعليه لا بد أن ينبثق عن الإصلاح الضريبي قوانين مستقرة قدر الإمكان بحيث تكون القاعدة الضريبية التي يبنى عليها القانون واضحة تؤدي إلى تطبيق سليم للضريبة، فضلاً عن تقليل تكرار التعديلات لأن التعديلات المتكررة في القانون تخيب آمال المستثمرين وتجعل القانون الضريبي صعب الالتزام به، فضلاً عن وجوب وضع قوانين فعالة في مسألة عدم الامتثال الضريبي (قوانين رادعة لحالات الغش والتهرب الضريبي ويمكن تفعيل ذلك من خلال محاكم مستقلة ومؤسسات أخرى (عصفور، ٢٠١٢، صفحة ٨٣)، فضلاً عن اختيار العناصر الضريبية الكفؤة ورفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وتعزيز المراقبة الضريبية وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف فئات المجتمع الضريبي. (قدي، ٢٠١١، صفحة ١٢٨)

* آليات مقترحة لمعالجة الفساد المالي والإداري: إن انتشار الفساد يؤدي إلى مشاكل كبيرة جداً تؤثر في سير النظام الضريبي نحو الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف المخطط لها، لذلك ينبغي وضع برامج لرقابة ومتابعة ظاهرة الفساد الإداري والمالي ونشر الوعي في الأوساط الوظيفية. إذ إن هناك مجموعة من الإجراءات المقترحة من الممكن أن تعالج هذه الظاهرة (جليل، ٢٠١٦، صفحة ١٤٢)، وهي كما يأتي:

• معرفة مصادر ثروات كبار المسؤولين والتحقق من صحتها أثناء تولي المسؤولية العامة وبعدها من قبل الأجهزة الرقابية (ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة العامة والمفتش العام)، وإصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والمسائلة الجدية لهم.

• إنشاء نظام يسر على توفير جميع البيانات والمعلومات للتوتر والمؤسسات الحكومية وتمكين الأعلام والموظفين والمواطنين من الاطلاع عليها، وذلك للكشف عن إدارة المال العام.

* أدوات مقترحة لرفع مستوى الوعي الضريبي: من المفهوم أن الوعي المالي يعني وعي الناس الكامل بمسؤولياتهم المالية تجاه المجتمع والحكومة. كلما كان الناس أكثر التزاماً تجاه المجتمع، زاد ثقتهم في الحكومة. ومن ثم يزيد الإقبال على دفع الضرائب من قبل الأفراد، فقد أشارت إحدى الدراسات الميدانية بخصوص الوعي الضريبي في العراق إن (٧٠ %) من المكلفين لم يطلعوا على قانون الضريبة و (٦٦.٥ %) من الممولين يشعرون بمرارة دفع الضريبة، و (٢٥.٥ %) من الدافعين للضرائب يعتقدون أنهم يؤدون الضريبة كأى واجب اجتماعي يفرض عليهم و (٨ %) من الدافعين للضرائب يشعرون برحابة الصدر وهم يدفعون الضريبة، و (٧٧ %) من المكلفين بالدفع يرغبون في التهرب من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً إذا توفرت الفرصة لذلك، و (٣٥ %) من المكلفين لا يرون بأنه الضريبة واجب أخلاقي ووطني هذا يعني تدني مستوى الوعي الضريبي في العراق. (شندي، ٢٠٠٩، صفحة ١٤)

ومن الأدوات المقترحة لرفع مستوى الوعي الضريبي ما يأتي: (قدي، ٢٠١١، صفحة ٢٢٩)

• العمل على رفع روح المواطنة لدى الممولين بتعميم الثقافة الضريبية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والبرامج التعليمية.

• تحسين علاقة الادارة الضريبية بالمكلفين والسعي إلى تغيير نظرة المكلفين تجاه الادارة العربية باعتباره زبائن لديهم، ويمكن تفعيل دور الادارة في مجال رفع مستوى الوعي الضريبي من خلال تحديث وتبسيط سياقات التنظيم العلي للضرائب، فضلاً عن الاستماع المستمر إلى شكاوى المكلفين والأخذ بنظر الاعتبار لمقترحاتهم.

٢. إصلاح الهيكل الضريبي: ومن الأدوات المقترحة لإصلاح الهيكل الضريبي ما يأتي:

أ. توحيد قوانين الضرائب المباشرة في قانون موحد يجمع قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل وقانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة (١٩٥٦) المعدل وقانون ضريبة العرصات رقم (٢٦) لسنة (١٩٦٢) المعدل إن تطبيق قانون موحد يجعل المكلف يراجع دائرة واحدة ويقوم بالتحاسب عن جميع إيراداته مما يقضي على جميع التعقيدات والاجراءات الضريبية المتعلقة بكثرة تلك القوانين. (جليل، ٢٠١٦، صفحة ١٤٣)

ب. إصلاح الضريبة الجمركية: ويمكن أن يكون ذلك من خلال الحد من استيراد السلع الاستهلاكية الترفيهية وغير الضرورية حتى يمكن توفير العملات الأجنبية لاستثمارها في استيراد السلع الرأسمالية، ويظهر دور الضريبة الجمركية في تشجيع وتوجيه الاستثمارات من خلال جوانب مختلفة وأهمها الإعفاءات مثل إعفاء استيراد الأصول الرأسمالية والآلات والمواد الأولية من الضرائب الجمركية كما إن مثل هذه الإعفاءات تخفض تكاليف المشروع ومن ثم تشجع المستثمرين على استيراد أحدث الآلات ومتابعة التطورات التكنولوجية أولاً بأول (الصالح، ٢٠١١، صفحة ٣٥٠)، تفعيل الضرائب الملغاة من أجل النهوض بالواقع الضريبي في العراق وزيادة الإيرادات الضريبية لا بد من إعادة العمل بالضرائب الملغاة، مثل إعادة تفعيل ضريبة الارض الزراعية التي ألغيت بموجب القانون رقم (٢١) لسنة (١٩٨٢)، ويمكن أن يُعاد فرضها على الأراضي الزراعية المملوكة وغير مزروعة مما يشجع على استغلال هذه الأراضي، لذا يمكن استخدام هذه الضريبة بوصفها أداة تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وسد متطلبات الحاجة المحلية، كما ويمكن فرضها على الأراضي المزروعة فعلاً كأن تكون نسبة على المنتج النهائي للأرض (غلة الأرض) ومن ثم تستخدم الحكومة هذه الحصيللة لدعم المزارعين عن طريق دعم المدخلات أسعار عوامل الإنتاج وتوفير متطلبات الحزمة التكنولوجية، لما لذلك من آثار

نختتم هذه الدراسة بعنوان أسباب وحلول التهرب الضريبي في العراق حيث نقوم بفحص التزامات دافع الضرائب. وكذلك المراجع التي تم إنشاؤها لهيكلية المسائل الضريبية، والتي يمكن للمشروع تعميقها في تقريره. وهذا يتطلب توفير بعض الحقوق القانونية والتشريعية والضمانات التي تحقق التوازن بين التزامات دافع الضرائب والحقوق التي يحق له الحصول عليها. وهذا يسمح للإدارة الضريبية بالوفاء بالتزاماتها ومعرفة الدخل الفعلي للمكلف دون المساس بحقوقه وحرياته القانونية والقانونية.

أدى البحث في هذا الموضوع إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي نود تقديمها وفقاً لذلك. نبدأ بإدراج النتائج التي توصلنا إليها، ثم نقدم لهم التوصيات التي نود مناقشتها أدناه.

أولاً=النتائج

بفضل هذه الدراسة حققنا النقاط التالية:

١. تسأل الدولة عن أي تقصير في مسؤوليتها لمعالجة الثغرات الناشئة عن سياستها الضريبية.
٢. تعتبر ازمة الثقة بين الدولة والمكلفين بالضريبة أكبر الثغرات في تحقيق العدالة الضريبية.
٣. تعد الضريبة من أهم المفاتيح التي تستخدم لمعالجة المشاكل الاقتصادية.
٤. إن مبدأ المساواة أمام الضريبة هي من اهم المبدأ التي تقوم عليها السياسات الضريبية الصحيحة.

ثانياً=التوصيات

التوصيات الرئيسية التي نود أن نوصي بها في نهاية هذا الاستطلاع هي:

١. نوصي المشرع العراقي بزيادة العقوبة المقترحة في حالة إفشاء الموظف لأسرار دافعي الضرائب. وهكذا تصبح العقوبة المقررة الحبس والغرامة والعزل.
٢. يجب العمل على زيادة الضمانات الدستورية. والأهم هو صياغة الأحكام الدستورية التي تضمن حماية البيانات الشخصية لدافعي الضرائب وسريتها لأي سبب من الأسباب. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد حرمة مكان إقامة وعمل دافع الضرائب، بحيث لا يتم انتهاك حرمة هذه الأماكن إلا في حالة المخالفات الضريبية. وبناءً على قرار الجهات القضائية المختصة بضمان حصانة المكلف من أي اعتداء أو تعسف من الإدارة الضريبية.
٣. نعتقد أنه من الأفضل إلغاء نظام لجان الاستئناف وأن لمجلس الدولة العراقي سلطة التعامل مع مثل هذه القضايا. النظر في ما يضمنه ذلك لإنصاف دافعي الضرائب بشرط إنشاء محكمة للفصل في الإعفاءات الضريبية بالمحكمة الإدارية.
٤. يجب أن يكون مسؤولو الضرائب على دراية بأهمية تحسين العلاقات مع دافعي الضرائب. يساعد هذا في خلق نوع من التعاون بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب.
٥. نوصي بأن يقوم المشرع العراقي بإنشاء لجان مركزية مكلفة بالإشراف على جباية الضرائب والتحقق من مدى احترام جباة الضرائب لحقوق دافعي الضرائب وحرياتهم.
٦. يجب أن نسعى جاهدين لتثقيف دافعي الضرائب حول الضرائب من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة والمكتوبة، ومن خلال تنظيم ندوات ثقافية ودينية واجتماعية في المؤسسات والجامعات والنقابات وغيرها. ويوضح الحقوق التي يستحقها دافع الضرائب، مما يساعد على زيادة الوعي الضريبي وتوعية دافعي الضرائب بدفع الضرائب للدولة.

قائمة المصادر والمراجع

١.

إبراهيم، أ. (1995). *اللغات واخواتها*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.

١. إبراهيم، أ. م. (2007). *تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (1980-2005)*، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية. 336،

٢. اكرم، ع. (2002). الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل. العراق: بيت الحكمة.
٣. البطريق، ي. (1978). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
٤. التكريتي، ا. ا. (1995). الوسائل المقترحة لمعالجة التهرب الضريبي، جامعة بغداد، العراق.
٥. الخطيب، خ. (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد ٢. دمشق. 322،
٦. الدين، م. ج. (1995). نحو نظرية اقتصادية عامة في التهرب الضريبي. بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ١٨، مصر.
٧. الزبيدي، ع. (2005). وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي - دراسة مقارنة. العراق: اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل.
٨. الصالحي، ب. ص. (2011). الضرائب الكمركية في العراق والآثار المترتبة عليها، ط ١. بغداد: مكتبة السنهوري.
٩. العبيدي، س. م. (2009). اقتصاديات المالية العامة، ط ١. الاردن: دار دجلة.
١٠. العركوب، م. ه. (2012). التهرب الضريبي دراسة في محدثاته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٦، جامعة الموصل. 544.
١١. العلي، ع. ف. (2003). المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط ١. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
١٢. العيوي، ا. (1995). اللغات واخواتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١.
١٣. الفريجات، ي. ص. (2008). المحاسبة في علم الضرائب. الاردن: دار المناهج، عمان.
١٤. القيسي، ا. ح. (2008). المالية العامة والتشريع الضريبي. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١٥. جليل، ع. ب. (2016). نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٣)، العراق.
١٦. جواد، ك. ح. (2006). العراق: واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة.
١٧. حسون، ن. ح. (2019). توجهات المؤسسات الدولية في الإصلاح الضريبي وانعكاساتها على تجارة العراق الخارجية،. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١٧، العدد ٦٠، العراق. 105.
١٨. حمد، آ. ع. (2002). المالية العامة. الدار الجامعية للطباعة والنشر، البصرة.
١٩. دراز، ح. ع. (1988). دراسات في المالية العامة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
٢٠. راشد، ع. (2008). سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي. مجلة الركن الأخضر، الكويت.
٢١. رفعت، ع. م. (2005). مبادئ وأحكام القانون الإداري. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
٢٢. زروق. (1998). واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط.
٢٣. زيدان، ل. ف. (2012). دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠١٠) وسبل تفعيلها. بغداد: رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
٢٤. سلمان، ص. ع. (2016). اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية المجلد ١٣، العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٦. 320،
٢٥. سنشول، ن. (2017). الإصلاح الضريبي في العراق. المجلة السياسية والدولية، جامعة النهدين، العدد ٣٥، بغداد.
٢٦. سوزي، ن. ع. (2000). ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مصر: كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
٢٧. شندي، ا. ق. (2009). انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي. مجلة العربي لعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١١)، المجلد (٢)، العراق.

٢٨. عصفور, ش. ر. (2012). الإصلاح الضريبي من ضرورات التحول الاقتصادي في العراق, مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد ٢, العدد ٢, جامعة المثلى, العراق .
 ٢٩. علم, ب. (1998). اقتصاديات المالية العامة. مصر: مطبعة جامعة القاهرة.
 ٣٠. فاضل, ك. ح. (2019). السياسية الضريبية في العراق المعوقات المعالجات-دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة الطريق التعليمية والعلوم الاجتماعية, مجلد (٦), العدد (8) , .
 ٣١. فوزي, ش. ج. (1982). ظاهرة التهريب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها. القاهرة: أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس, القاهرة.
 ٣٢. قدي, ع. (2011). دراسات في علم الضرائب. عمان: دار جرير.
 ٣٣. ناجي, أ. ر. (2012). علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق. المكتبة القانونية, بغداد.
 ٣٤. هدي, ط. م. (2007). اقتصاديات المالية العامة, ط ١. الاردن: دار المسيرة.
- Ibrahim, A. (1995). Languages and their sisters. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st ed.
١. Ibrahim, A. M. (2007). Evaluation of the effectiveness of the tax system in Iraq for the period (1980-2005),. PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, 336.
٢. Akram, A. (2002). Financial reform between the IMF approach and the alternative option. Iraq; Bayt Al-Hikma.
٣. Al-Batrik, Y. (1978). Principles of public finance. Alexandria: Shabab Al-Jamiah Foundation.
٤. Al-Takriti, A. A. (1995). Proposed means to address tax evasion,. University of Baghdad, Iraq.
٥. Al-Khatib, K. (2000). Tax evasion. Damascus University Journal, Volume 16, Issue 2. Damascus, 322.
٦. Al-Din, M. J. (1995). Towards a general economic theory of tax evasion. A research published in the Journal of Legal and Economic Research, Faculty of Law, Mansoura University, Issue 18, Egypt.
٧. Al-Zubaidi, A. (2005). Income tax base in Iraqi tax legislation - a comparative study. Iraq: PhD thesis, Faculty of Law, University of Mosul.
٨. Al-Salihi, B. S. (2011). Customs taxes in Iraq and their consequences, 1st ed. Baghdad: Al-Sanhouri Library.
٩. Al-Ubaidi, S. M. (2009). Public Finance Economics, 1st ed. Jordan: Dar Dijlah.
١٠. Al-Arkoub, M. H. (2012). Tax evasion: A study of its determinants and economic and social effects. Journal of Regional Studies, Issue 26, University of Mosul., 544.
١١. Al-Ali, A. F. (2003). Public Finance and Financial and Tax Legislation, 1st ed. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
١٢. Al-Aywi, A. (1995). Languages and their sisters. Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1st ed.
١٣. Al-Furaijat, Y. S. (2008). Accounting in Taxation. Jordan: Dar Al-Manahij, Amman.
١٤. Al-Qaisi, A. H. (2008). Public Finance and Tax Legislation. Jordan: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
١٥. Jalil, A. B. (2016). Towards New Mechanisms and Tools to Activate Tax Policy in Iraq. Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (18), Issue (3), Iraq.
١٦. Jawad, K. H. (2006). Iraq: The Reality of Tax Policy in Iraq and the Requirements of Tax Reform, PhD Thesis Submitted to the College of Administration and Economics at the University of Basra.,
١٧. Hassoun, N. H. (2019). Trends of International Institutions in Tax Reform and Their Impact on Iraq's Foreign Trade,. Iraqi Journal of Economic Sciences, Year 17, Issue 60, Iraq., 105.
١٨. Hamad, A. A. (2002). Public Finance. University House for Printing and Publishing, Basra.
١٩. Daraz, H. A. (1988). Studies in Public Finance. Alexandria: University House.
٢٠. Rashid, A. (2008). Stabilization and Structural Adjustment Policy. Green Corner Magazine, Kuwait.
٢١. Rafat, A. M. (2005). Principles and Provisions of Administrative Law. Beirut: , Al-Halabi Legal Publications.
٢٢. Zarrouk. (1998). The Reality of Arab Trade Policies and Their Prospects in Light of the World Trade Organization Agreement. Journal of Development and Economic Policies, Issue 1, Arab Planning Institute.
٢٣. Zidane, L. F. (2012). The Role of Taxation in Financing the General Budget in Iraq for the Period (1995-2010) and Ways to Activate It. Baghdad: , Master's Thesis, University of Baghdad.

٢٤. Salman, S. A. (2016). Tax System Reform in Iraq as an Introduction to Financial Revenue Stability Volume 13, Iraq. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 56, 320.
٢٥. Sunshol, N. (2017). Tax Reform in Iraq. Political and International Journal, Al-Nahrain University, Issue 35, Baghdad.
٢٦. Suzi, N. A. (2000). The Phenomenon of International Tax Evasion and Its Effects on the Economies of Developing Countries, . Egypt: Faculty of Law, Alexandria University.
٢٧. Shandi, A. Q. (2009). Iraq's Accession to the World Trade Organization and Its Implications for the Iraqi Economy. Al-Arabi Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (11), Volume (2), Iraq.
٢٨. Asfour, Sh. R. (2012). Tax Reform is a Necessity for Economic Transformation in Iraq, . Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 2, Issue 2, Al-Muthanna University, Iraq.
٢٩. Altam, B. (1998). Public Finance Economics. Egypt: Cairo University Press.
٣٠. Fadel, K. H. (2019). Tax Policy in Iraq Obstacles and Treatments - A Comparative Study, . Research published in Al-Tariq Educational and Social Sciences Journal, Volume (6), Issue.,(٨)
٣١. Fawzy, Sh. J. (1982). The Phenomenon of Tax Evasion, Combating It and the Role of the Police in Pursuing It. Cairo: PhD Thesis, Ain Shams University, Cairo.
٣٢. Qadi, A. (2011). Studies in Taxation. Amman: Dar Jarir.
٣٣. Naji, A. R. (2012). Public Finance and Financial Legislation in Iraq. Legal Library, Baghdad.
٣٤. Hoda, T. M. (2007). Public Finance Economics, 1st ed. Jordan: Dar Al-Masirah.